الريح فزال ريحه ولم تظهر فيه رائحة المسك انه يطهر ولا بعد فيه
لعدم الاستتار وحاصل ذلك ان شرط انا طة الحكم بالشك في زوال
التغير او استتاره حتى يحكم ببقاء النجاسة تغليبا لاحتمال الاستتار
انه لابد من احتمال احالة زوال التغير على الواقع في الماء من مخالط
او مجاور فحيث احتمل احالته على استتاره بالواقع فالنجاسة
باقية لكون نقائه لم تتحقق زوال التغير المقتضي للنجاسة بل محتمل
زواله واستتاره والاصل بقاؤها وحيث لم يحتمل ذلك فهي زائلة
فيحكم بطهارته وعلم ان رائحة المسك لو ظهرت ثم زالت وزال التغير
حكمنا بالطهارة لانها ما زالت ولم يظهر التغير علمنا انه زال
بنفسه ومقابل الاظهر انه يطهر لان التراب ونحوه لا يغلب على
شيء من الاوصاف الثلاثة حتى يفرض ستره اياها فاذا لم
يصادف تغيرا استمر ذلك بالزوال والحص بفتح الجيم وكسرها
معرب وهو المسمى بالجبس من لحن العامة ودونهما اي
والماء دون القلتين بان نقص عنهما اكثر من رطلين وتقديري
الماء في كلامه تبعا للشارح ليوافق مذهب سيبويه وجمهور
البصريين لان دون عندهم ظرف لا يتصرف فلا يصح كونه مبتدا
وخبره الاخفش والكوفيون واختلفوا فيما اضيف الى مبني
كالواقع في عبارة المنهج فجوزه الاخفش بناء على البناء لاضافته الى
مبني واوجب غيره رفعه على الابتدا نجس بالملاقات
بنجاسة مؤثرة بخلاف المعفو عنها مما ياتي وان لم يتغير الماء
او كان الواقع مجاورا او عفي عنها في الصلاة فقط كثوب فيه
قليل دم اجنبي غير مغلظ او كثير من نحو براغيث ومثل الماء
القليل كل مائع وان كثر ونجاسة ملاقي رطبا اما نجس الماء القليل
المتغير بلا اجماع واما غير المتغير فلخبر مسلم اذا استيقظ احدكم
من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فانه

لا يدري

لا يدري اين باتت يده نهاه عن الغمس خشية التنجيس وعلل
بها اذا خفيت لانه لا تغير الماء فلولا انها تنجسه بوقوعها لم ينهه
والمفهوم خبر القلتين قال الاسنوي ويلتحق بالمائعات الماء
الكثير المتغير كثيرا بظاهر وفارق كثير الماء كثير غيره بان كثيره
قوي ويثبت حفظه من النجس بخلاف غيره وان كثر كما قدمناه
نعم لو تنجست يده اليسرى مثلا ثم غسل احدى يديه وشك
في الغسول اهو يده اليمنى ام اليسرى فراد خل اليسرى في ما
تنجس بغمسها فيه كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى لان الاصل
طهارته وقد اعتضد باحتمال طهارة اليسرى والمراد بالملاقات
ورود النجاسة على الماء او وروده عليها فسيأتي في باب
النجاسة فان بلغتا بما ولو نجسا ومستعملا ومتغيرا مستثنى
عنه كما شمله تنكيره الماء ولا ينافيه حكم المطلق بانه ما يسمى ماء
لان هذا احد بالنظر للعرف الشرعي وما في كلامه تعبير بالنظر
للوضع اللغوي وهذا شامل للمطلق وغيره ولا تغير اي والحال
انه لا تغير به فطهور لزوال العلة حتى لو فرق بعد ذلك
لم يضر والعبرة بالاتصال لا بالخلط حتى لو رفع حاجز بين
صاف وكدر كفى وعلم من تعبيره بما انه لا يكفي بلوغهما ما يابع
مستهلك وبه صرح الرافعي خلافا لمن وهم فيه فلو كوثر التنجس القليل
بما يراد طهور عليه فلم يبلغهما لم يطهر لانه ما قليل فيه نجاسة
والمعهود من الماء ان يكون غاسلا لا مغسولا وقيل طاهر لا طهور
لانه مغسول كالثوب وقيل هو طهور ردا لمغسله الى اصله وحمل
ذلك فيما ليس فيه نجاسة جامدة ولو انتفى الايراد والطهورية
او الاكثرية فهو على نجاسته بلا خلاف ولا هنا اسم لمعنى غير
ظهوريتها فيما يبدو لها كونها على صورة الحرف وهي معه
صفة لما قبلها ولا يصح كونها حالة لان من شرطها ان يتأخر

Copyright © King Saud University